العلاقات السياسية بين مصر وتركيا في العقود الستة الأخيرة *

السيد / اسماعيل صويصال**

تبرز هذه الورقة الملامح المشتركة بين كل من مصر وتركيا ، فكلتا الدولتين فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، وتتحكم كل منهما فى واحد من اهم الممرات المائية الدولية ، ونقاط الاختناق فى الملاحة العالمية . ويتمثل هذا التحكم فى مضيقى البوسفور والدردانيل بالنسبة لتركيا ، وقناة السويس بالنسبة لمصر ، ومعنى هذا انهما تتحكمان فى مواضع الاتصال بين أوربا وآسيا وافريقيا ، كما يبلغ عدد السكان فى كلتا الدولتين ما يربو على خمسين مليونا سوادهم الاعظم من المسلمين ، كما انهما كانتا سباقتين فى مجالات التحديث والتصنيع ، واصبحتا رائدتين فيها ، وبدات عملية التحديث فيهما فى وقت واحد . وقد اصبحت تركيا دولة مستقلة ذات سيادة فى سنة ١٩٢٠ ، كما نالت مصر استقلالها بعد ذلك بعامين سنة ١٩٢٢ .

وقد كانت بداية اقامة علاقة سياسية بينهما فى سنة ١٩٢٥ وكانت سنواتها العشر الاولى محدودة الابعاد بسبب بعض الاختلافات فى نظمهما السياسية والمحاولات المتعمدة من قبل بريطانيا للحد من حرية الحركة السياسية المصرية ، وقد تنافرت تركيا مع مصر فى كفاحها من اجل التخلص من القيود البريطانية التى تحد من سيادتها ، وقد ظهر هذا الموقف واضحا جليا فيما كان ينادى به اتا تورك بمساندة كل الشعوب المقهورة ، والسعى الى تخليصها من براثن الامبريالية ، وقد رحبت تركيا بتوقيع المعاهدة المصرية البريطانية فى سنة ١٩٣٦ على اساس انها تمثل خطوة هامة فى طريق الوصول الى تحقيق التخلص الكامل من التبعية البريطانية ، ولم تبق لبريطانيا اية سيطرة على مصر الا فى قاعدة قناة السويس .

وعندما هاجمت ايطاليا الحبشة فى عام ١٩٣٥ وخلقت بهذا وضعا خطيرا فى شرقى البحر المتوسط مهددة كلا من تركيا ومصر على حد سواء

---

* محاضرة القيت فى ندوة العلاقات العربية التركية التى عقدت بمعهد البحوث والدراسات العربية فى ٢٨ من فبراير ١٩٨٧ .

** رئيس مجلس ادارة مؤسسة دراسات العلاقات العربية التركية ـ استانبول .

سارعت تركيا بالاسهام فى عصبة الامم فى فرض العقوبات على ايطاليا ، ووقعت مع بريطانيا ما سمى « باتفاقية البحر المتوسط » التى نص فيها على ضرورة ضمان أمن وسلامة الاراضى المصرية ، وبعد عامين من هذا التاريخ وقعت فى انقرة فى ٧ ابريل سنة ١٩٣٧ معاهدة الصداقة المصرية التركية وهى تمثل الوثيقة السياسية الاولى التى ربطت بين الدولتين الشقيقتين وما زالت سارية المفعول حتى اليوم . وفى نفس الوقت رحبت الصحافة المصرية بقيام حلف سعد اباد بين تركيا وايران والعراق وافغانستان فى يوليو سنة ١٩٣٧ ، واعتبرته مظهرا من مظاهر التعاون بين دول اسلامية يعبر عن تضامنها فى مواجهة القوة الامبريالية ، ويمثل احياءا لدول « الشرق » .

فى الحرب العالمية الثانية وبسبب ظروف المعارك فى منطقة الشرق الاوسط وحوض البحر المتوسط ـ انكمشت الى حد كبير العلاقات المصرية التركية ، وان كانت نهاية هذه الحرب قد اضفت عليها معنى جديدا وابعادا أوسع ، ففى عام ١٩٤٥ عندما وقعت الدول العربية السبع مصر ، العراق، سوريا ، لبنان ، شرق الاردن ، المملكة العربية السعودية ، اليمن ميثاق جامعة الدول العربية ، تلقت تركيا هذا النبأ على نحو ايجابى ، وبقدر كبير من الترحاب وبخاصة وانها حرصت منذ عام ١٩٢٠ على مساندة استقلال وسيادة كافة الاقطار العربية . وقد ظهر هذا فى اشادة (عبد الرحمن عزام باشا) ـ الامين العام لجامعة الدول العربية ـ فى كلمة القاها فى عام ١٩٤٦ بالصداقة الحميمة بين تركيا والدول العربية .

وقد ادت مساندة بريطانيا للخطوات التنفيذية لانشاء الدولة اليهودية فى فلسطين ، وتصاعد الهجرات اليهودية اليها بعد الحرب العالمية الثانية ـ الى خلق موقف متفجر وبخاصة بعد اصدار الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ القرار رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، ونشوب الحرب العربية اليهودية الاولى بعد اعلان بريطانيا انهاء « انتدابها » على فلسطين فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وما تلا هذا من اعلان قيام دولة اسرائيل ... فطوال هذه الاحداث لم تتوان تركيا فى مساندة العرب ، فصوتت ضد مشروع التقسيم ، ولم تعترف بقيام دولة اسرائيل فى ـ اول الامر ـ اذ لم يكد يمضى عام (١٩٤٩) حتى وجدت تركيا نفسهما تعترف باسرائيل وتحاول اتباع سياسة متوازنة بين اسرائيل والدول العربية . ولا يمكن تفسير هذا التحول الذى ترتبت عليه ردود فعل سلبية فى كافة انحاء الوطن العربى الا على ضوء حرص تركيا على اتباع سياسة ممالئة للغرب ، وللولايات المتحدة الامريكية

على وجه الخصوص . وهو تحول يمكن أن يفسر ايضا على انه جاء نتيجة خشية تركيا من الاخطار السوفيتية واعتمادها على الدعم الدفاعي الامريكي الذى نادى « مبدأ ترومان » منذ عام ١٩٤٧ . ورغم هذا لم تدع تركيا الى مفاوضات انشاء حلف شمال الاطلنطى N.A.T.O, التى دارت ابان عام ١٩٤٩ . وقد فشلت فى نفس الوقت محاولات بريطانيا لاقامة نظام دفاعى تحت هيمنتها هو حلف البحر المتوسط ، بسبب معارضة مصر ورفضها الانخراط فيه طالما أن بريطانيا ما زالت مهيمنة على قاعدة قناة السويس . ولعل هذا هو السبب فى أن تركيا كان عليها ان تتبع سياسة تتسق مع السياسات البريطانية والامريكية تجاه الشرق الادنى . وقد أدت هذه التطورات الى توتر العلاقة المصرية التركية . وخصوصا بعد أن صوتت انقرة ضد مصر ووقفت الى جانب الدول الغربية سنة ١٩٥١ عندما عرض على الامم المتحدة موضوع رفض مصر السماح للسفن الاسرائيلية بالمرور فى قناة السويس .

اما عضوية تركيا فى حلف شمال الاطلنطى فقد اقرت فى اجتماع اعضاء الحلف فى أوتاوا فى سبتمبر سنة ١٩٥١ ، واصبحت تركيا منذ ذلك التاريخ اكثر حماسا للقيام بدور فاعل فى الدفاع عن الشرق الاوسط ، واقترحت اقامة قيادة شرق اوسطية Middle East Command تشترك فيها مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، غير ان مصر رفضت هذا المشروع فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ طالما ان جزءا من أراضيها فى منطقة قناة السويس ما زال يقع تحت الهيمنة البريطانية .

وبقيام الثورة المصرية فى يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكثرة التساؤلات حول موقف النظام الجديد من قضية الدفاع عن الشرق الاوسط ! وما صاحب هذا من تصريحات لقيادة الثورة وقت ذاك بأن مصر ستسير على خطا كمال اتا تورك الاصلاحية مع الاشادة بالعلاقات الاخوية بين مصر وتركيا — ظهرت بوادر جديدة لتحسن العلاقات بين الدولتين وخاصة بعد وصول وفد عسكرى مصرى الى انقرة فى اواسط عام ١٩٥٣ حاملا رسالة الى رئيس الجمهورية التركية ، غير أن واقعة ذات صبغة شخصية ادت الى اعتبار السفير التركى شخصية غير مرغوب فيها Persona Non Grata وأمر بعدها بترك البلاد مما ادى الى ان يشوب العلاقات قدر من التوتر الذى زاد سوءا بعد ذلك بطرح مشروع حلف بغداد تحت المظلة الامريكية ، وهو ما عارضته مصر معارضة شديدة على اساس ان منطقة الشرق الاوسط والعالم العربى لا تقع تحت اى تهديد سوفيتى ، بالاضافة الى تاثيره السلبى على الوحدة العربية . وقد ادت هذه التطورات الى ادانة مصر لموقف نورى السعيد فى العراق والذى أعلن فيه انضمامه الى حلف بغداد ، وتوثيق التعاون مع الدول التى تجاور

العراق فى الشمال ، وعلى راسها تركيا وايـران فى الشرق ، كما اعتبرت بغداد الحلف الجديد بمثابة احيـاء لميثاق « سـعد اباد » الذى سبقت الاشـارة اليـه .

وبتوقيع الاتفاقية المصرية البريطانية للجـلاء عن قنـاة السويس فى اكتوبر سنة ١٩٥٤ ، ارتفعت حرارة العلاقات المصرية التركية بعض الشىء وخاصة وان احد بنود هذه الاتفاقيـة ينص على موافقة مصر على عـودة القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس فى حالة وقوع اى اعتداء على اية دولة عربية او على تركيا ، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسـية بين الدولتين وان كانت مصر فى ذلك الوقت ما زالت تنظر الى حلف بغـداد بقدر كبير من الشك والريبة ، وهو الامر الذى جعل العلاقات بين مصر وتركيا يكتنفها مناخ عام من عـدم الثقـة ، كما كانت تتخللها بعض الاحتكاكات بينهما مثلما حدث نتيجة مساندة مصر لليونان بالنسبة للمشكلة القبرصية ، وهى مساندة تعززت فى كافة مؤتمرات دول عـدم الانحياز ، وفى اجتماعات الامم المتحـدة . وعندما أممت مصر قنـاة السويس فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، سارعت الحكومة التركية بالوقوف الى جانب الدول الغربية (رغم عدم ملكيتها لاية اسـهم فى شركة القنال) ، واعتبـرت القرار المصرى قرارا من جانب واحد مؤكدة على ضرورة الالتزام باتفاقيـة القسطنطينية الموقعة سنة ١٨٨٨ .

وعندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثى بعد تأميم القناة شاركت تركيا فى الاجتماع الذى عقـد فى طهران فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ مع الـدول الاسلامية الثلاث الاخرى (ايران ، والعراق ، وباكستان) ودون دعـوة بريطانيا ، لادانة العـدوان على مصر ، وضرورة انسحاب قوات الدول الثلاث المعتدية من الاراضى المصرية ، كما سحبت سفيرها فى تل ابيب كمظهر من مظاهـر المساندة للدول العربية . وفى عام ١٩٥٧ الذى توترت فيـه العلاقات السورية التركية ، أرسلت مصر قوات عسكرية لمساندة دمشق، وهو ما كان بمثابة تمهيـد لقيام الوحدة بين الدولتين فى فبـراير سـنة ١٩٥٨ . وفى سنة ١٩٥٨ بعد سقوط النظام الملكى فى العراق وما تبع هذا من انزال بحرى امريكى فى لبنان ، ادانت مصر موقف تركيـا بالسـماح للولايـات المتحـدة باستخـدام قـاعدة (انشـرليك) Ancirlik فى اضنه فى غزوها للاراضى اللبنانيـة . وبعـد النكسـة الانفصاليـة فى سبتمبر سنة ١٩٦١ ، كانت تركيا أول من اعترف بالنظام الانفصالى الجديد مما حدا بمصر الى قطع علاقاتها الدبلوماسـية مع تركيا ، واستمر هـذا الوضع حتى ابريـل سنة ١٩٦٣ .

وفى السنوات التى جاءت بعد ذلك ، سادت فترة جديدة من علاقات الصداقة بين الدولتين نتيجة احساس كل منهما بصعوبة موقفه ازاء بعض

القضايا الاقليمية ، فقد كانت تركيا تعانى من عزلة دولية وبخاصة فى الامم المتحدة بسبب موقفها من المشكلة القبرصية ، كما تلقت انذارا أمريكيا بتدخل الولايات المتحدة اذا ما تعرضت جزيرة قبرص لغزو تركى ، كما ان مصر كانت غارقة فى حرب اليمن وتواجه مشكلات اقتصادية متفاقمة ، ويتصاعد التوتر بينها وبين اسرائيل . وقام وزير الخارجية التركى بزيارة لمصر فى يناير سنة ١٩٦٧ أسفرت عن استعادة مناخ الثقة المتبادلة وهو ما تأكد فى مساندة تركيا للعرب بعد قيام حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ومنعت الولايات المتحدة من استخدام قاعدة انشرليك ، واعلنت بوضوح ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى التى احتلتها ، كما ينص على ذلك قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وبعد وفاة جمال عبد الناصر فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، ومشاركة رئيس الوزراء التركى فى تشييع الجنازة ، تعززت علاقات الصداقة المصرية التركية ، وخصوصا بعد ما وضح التحول فى السياسة المصرية نحو مزيد من التعاون والتقارب مع الولايات المتحدة الامريكية . وكل هذه التطورات ادت الى خلق ظروف مواتية لنمو هذه العلاقات ، لا سيما بعد توقيع اتفاقيات (كامب ديفيد) وحدوث صدع فى العلاقات العربية ـ العربية ، وتعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية . ورغم تفهم تركيا لابعاد الموقف المصرى ، الا انها حرصت على الحفاظ على علاقة متوازنة بين مصر والدول العربية الاخرى ، فتزايد دعمها للقضية الفلسطينية ولحق الفلسطينين فى تقرير المصير ، وفى اقامة دولتهم المستقلة ، كما أدانت ضم القدس الشرقية فى يوليو سنة ١٩٨٠ ، واغلقت قنصليتها فيها ، وخفضت من مستوى تمثيلها الدبلوماسى فى تل أبيب . وعلى الرغم من أن تركيا لم تعترض على تعليق عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الاسلامى بعد توقيع معاهدة الصلح مع اسرائيل ، الا انها لعبت دورا هاما فى اعادة عضوية مصر الى هذه المنظمة فى مؤتمرها الذى عقد فى نوفمبر سنة ١٩٨٤ .

وقد اسفرت كل من زيارة الرئيسى مبارك الرسمية لتركيا فى مايو سنة ١٩٨٥ ، والتى تمثل أول زيارة يقوم بها رئيس مصرى وزيارة الرئيس التركى كنعان ايفرين فى يناير سنة ١٩٨٦ ، عن بداية عصر جديد من التعاون بين الدولتين فى كافة المجالات ، كما مهدت المحادثات الودية التى دارت بين الرئيسين فى مؤتمر القمة الرابع لمنظمة المؤتمر الاسلامى (الكويت يناير سنة ١٩٨٧) للزيارة الايجابية التى أرسيت فيها قواعد راسخة للتعاون بينهما والتى قام بها تورجوت اوزال لمصر فى نهاية عام ١٩٨٧ ، وهو ما ينبىء بنمو كبير فى العلاقات بين الدولتين فى المستقبل .

والخلاصـــة :

١ ــ ان هناك عددا من الثوابت التى تمثـل دعائم العلاقات بين مصـــر وتركيا ، وهى تتمثل فى وضعها الجيوستراتيجى التى تجعل من أمنهما قضية مشتركة ، فأى هجوم على تركيا يمثل تهديدا للامن المصرى والعكس صحيح ، هذا بالاضافة الى العلاقات التاريخية العميقـة الجذور بينهما فى المجالات الدينية والثقافيـة ، فضـلا عن كونهما تحتلان مكان الصدارة بين أقطار الشرق الادنى فى مجالات التحديث والمعاصرة .

٢ ــ أن تركيا لا تريد التدخل فى اى شأن من الشئون الداخلية العربية ، او فى اية خلافات عربية (باستثناء الموقف التركى المتسرع عنـدما اعترف بالنظام السورى الانفصالى سنة ١٩٦١) ، وينبغى علـى مصر ان تقدر مثل هذا الموقف المحايـد .

٣ ــ أن تركيا تحرص على ابقاء علاقتها مع اسرائيل فى أضيق حد ممكـن ، وبعد معاهـدة الصلح المصرية الاسرائيلية لم تعد تركيا الدولـة الاسلامية الوحيدة التى لها علاقات مع اسرائيل .

٤ ــ تطابق موقف كل من تركيا ومصر تجاه مشـكلة الشرق الاوسـط وتفضيلهما حلها المبكر بالوسائل السلمية .

٥ ــ تقدر تركيا لاهمية مصر فى العالم العربى بركيزة موقعها الجغرافى ، وثقلها الديموجرافى ، وتفوقها الفكـرى والثقـافى ، وتقدمها التاريخى والحضارى العريـق ، وخبرتها وحكمتها فى الشـئون السياسية الدوليـة .

٦ ــ أن تركيا لا تقف فى مواجهته القومية والوحدة العربيـة طالما انهـا لا تشكل تهديدا لها ، ولا تحول دون التعاون الثنائى مع اية دولـة عربيـة .

٧ ــ أن العلاقات الثقافية بين الدولتين تمثل قاعدة صلبة للتعاون بينهما ، وهو ما تسعى اليه مؤسسة الدراسات للعلاقات العربية التركية التى تم انشاؤها فى نهاية عام ١٩٨٤ لتعمل على دفع الاهتمام بالدراسات الخاصة بالعلاقات الثقافية والاقتصـادية بين الاقطـار العربيـة وتركيـا .